الأمم المتحدة

HSP/EB.2026/18/Add.1

Distr.: General
14 September 2026

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الموئل

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الثانية لعام 2026
نيروبي، 24 و25 تشرين الثاني/نوفمبر 2026
البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: الوضع المالي لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك معلومات مستكملة عن تعبئة الموارد

معلومات مستكملة عن تعبئة الموارد

تقرير المديرة التنفيذية

أولا- مقدمة

1- اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، في دورته الأولى لعام 2026، التي عُقدت يومي 20 و21 نيسان/أبريل، المقرر 1/2026، الذي رحب فيه باستراتيجية تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026-2029، وطلب إلى المديرة التنفيذية الشروع في تنفيذ الاستراتيجية استناداً إلى التوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء وإبقائه على علم بآخر المستجدات ذات الصلة. وقد أُعد هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب واستجابةً للفقرة 3 من المقرر نفسه، التي طلب فيها المجلس التنفيذي إلى المديرة التنفيذية مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التمويل غير المخصص والتمويل المخصص، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في الموارد المالية الأساسية لموئل الأمم المتحدة.

2- ويقدم التقرير أول تحديث منذ أن حُظيت الاستراتيجية بالترحيب في نيسان/أبريل 2026. وتُعرض جميع المعلومات المالية اعتبارا من 30 حزيران/يونيه 2026، في حين تُقدَّم المعلومات النوعية المتعلقة بالتنفيذ حتى 31 آب/أغسطس 2026. وتشمل فترة التنفيذ المذكورة المرحلة الأولية، التي ركز فيها موئل الأمم المتحدة على إرساء ترتيبات التنسيق، وتعزيز المعلومات المتعلقة بالشراكات وقنوات العمل، واستهلال المشاركات ذات الأولوية. ولا تزال بعض الأنشطة في مرحلة مبكرة أو قيد الإعداد.

* HSP/EB.2026/17.

3- ويجري التنفيذ في ظل بيئة تمويل عالمية مقيدة تتسم بضغوط على المساعدة الإنمائية الرسمية. وتستجيب استراتيجية تعبئة الموارد لذلك من خلال هدفين يعزز كل منهما الآخر: (أ) يرمي هدف التمويل إلى الحفاظ على الدعم الحالي وتثبيته، وتوسيع نطاق الشراكات وتنويعها، والاستفادة من منظومات التمويل الأوسع نطاقاً؛ و(ب) يرمي هدف التمكين إلى تعزيز الشروط السياساتية وجهود الدعوة على الصعيد العالمي، بحيث تنعكس مسائل التحضر المستدام والإسكان والأراضي والخدمات الأساسية بشكل أفضل في أولويات التمويل.

ثانياً- التقدم الإجمالي في تفعيل استراتيجية تعبئة الموارد للفترة 2026-2029

4- اعتمد موئل الأمم المتحدة نهجاً تدريجياً على نطاق المنظمة لتفعيل استراتيجية تعبئة الموارد. ويعكس هذا النهج التوجيهات الصادرة عن الدول الأعضاء بشأن التنويع، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتوفير قدرات كافية. كما يستجيب للحاجة إلى الانتقال من نهج المشاركة المجزأة، الذي يقتصر على كل مشروع على حدة، إلى شراكات ومحافظ أعمال مؤسسية متماسكة تربط الموارد الأساسية والأعمال المعيارية والتعاون التقني باحتياجات الدول الأعضاء والبرامج القطرية.

5- وقد شُكِّلت فرقة عمل معنية بتعبئة الموارد على نطاق المنظمة على مستوى الإدارة العليا، وعقدت فرقة العمل اجتماعها الأول في 23 حزيران/يونيه 2026. وتُوفِّر فرقة العمل، التي تترأسها المديرة التنفيذية، التوجيه المؤسسي فيما يتعلق بالشركاء ذوي الأولوية، والفُرص المرتقبة، والتنويع، والفرص والتحديات المؤسسية. وخلال الاجتماع، اتفقت فرقة العمل على أن عملية تعبئة الموارد ينبغي أن تُعامل على أنها عملية تحول مؤسسي ومسؤولية تقع على عاتق الإدارة العليا، على أن تشكل المحافظ القطرية والإقليمية الأساس الذي يستند إليه الالتزام.

6- وأنشئت أيضا شبكة لتعبئة الموارد على نطاق المنظمة بهدف تعزيز التنفيذ وتبادل المعلومات، تربط بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية. وقد صُممت الشبكة لتبادل المعلومات المتعلقة بالتمويل، وتحديد الممارسات الجيدة، ومتابعة الإجراءات المؤسسية، على نحو يُكمل التوجه الاستراتيجي لفرقة العمل.

7- وتتولى وحدة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد تنسيق هذه الآليات، وأضيفت إليها وظيفة خبير استشاري على أساس التفرغ. ومع ذلك، لا تزال القدرات محدودة مقارنة بنطاق الاستراتيجية على مستوى المنظمة بأسرها.

8- وحتى 30 حزيران/يونيه 2026، كان موئل الأمم المتحدة قد جمع زهاء 75,6 مليون دولار، تتألف من 0,7 مليون دولار من مساهمات المؤسسة غير المخصصة الغرض و74,8 مليون دولار من موارد المؤسسة المخصصة الغرض وموارد التعاون التقني[1]. أما بالنسبة للموارد غير المخصصة الغرض، فإن الأرقام تعكس النقدية المستلمة؛ وبالنسبة للموارد المخصصة الغرض، يشير مصطلح استقطاب التمويل إلى القيمة الإجمالية للاتفاقات المبرمة وهو يختلف عن إثبات الإيرادات.

9- وبحلول 30 حزيران/يونيه 2026، كانت ثماني دول أعضاء قد أسهمت في صندوق المؤسسة للأموال غير المخصصة الغرض. وفي ذلك الوقت، كان كل من عدد المساهمين والمبلغ الذي تم تلقيه أقل من مستويات منتصف العام المسجلة في معظم السنوات السابقة. وقد شكل المبلغ المستلم زهاء 15 في المائة من الميزانية البالغة 5,0 ملايين دولار لصندوق المؤسسة للتمويل غير المخصص الغرض، وذلك في إطار برنامج العمل والميزانية لعام 2026 الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في عام 2025. ويعرب موئل الأمم المتحدة عن امتنانه للدول الأعضاء المساهمة، ويناشد جميع الدول الأعضاء الأخرى بتقديم مساهماتها الأساسية في الوقت المحدد لعام 2026. ويُعد هذا التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به أمراً أساسياً للاستقرار المؤسسي، والتخطيط على المدى الطويل، والتنفيذ الفعال لولاية موئل الأمم المتحدة.

(1) تُستبعد الأموال المخصصة من الميزانية العادية لأنها لا تُعد تبرعات. كما يُستبعد تمويل دعم البرامج لتفادي ازدواج العد، حيث يُستمد عموما من النفقات مقابل المنح المُخصصة الغرض التي تُضمّن بالفعل في أرقام استقطاب التمويل.

10- وفيما يتعلق بالتمويل المخصص الغرض، بلغ مقدار الاستقطاب في إطار صندوق المؤسسة للأموال المخصصة الغرض زهاء 12,0 مليون دولار، وهو ما يمثل 25 في المائة فقط من الاحتياجات التقديرية للموارد لعام 2026 البالغة 48,1 مليون دولار. ويُعد انخفاض مستوى الاستقطاب في إطار هذه الفئة مصدر قلق خاص، لأن صندوق المؤسسة للتمويل المخصص الغرض يكتسي أهمية كبيرة في تنفيذ الأنشطة المعيارية والبرامج العالمية لموئل الأمم المتحدة. وفي المقابل، بلغ مقدار الاستقطاب في إطار فئة التعاون التقني زهاء 62,9 مليون دولار، وهو ما يمثل 57 في المائة من إجمالي الاحتياجات التقديرية من الموارد البالغة 109,9 ملايين دولار. وفي منتصف العام، كانت تلك الفئة من التمويل تمضي بشكل عام وفق المسار المحدد، وعكست الطلب القوي على المساعدة التقنية التي يقدمها موئل الأمم المتحدة في مختلف المناطق والبلدان.

11- وقدمت الدول الأعضاء زهاء 78 في المائة من إجمالي استقطاب الأموال المخصصة الغرض؛ أما النسبة المتبقية والبالغة 22 في المائة فقد جاءت من كيانات تابعة للأمم المتحدة وصناديق مشتركة، وسلطات محلية، ومؤسسات، وشركات، ومن منظمات المجتمع المدني. وبلغت حصة الدول العربية والدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ من استقطاب الأموال المخصصة، عند تصنيفها حسب منطقة التنفيذ، نحو 30 و25 و19 في المائة، على التوالي، وهي تمثل مجتمعةً زهاء ثلاثة أرباع الإجمالي.

12- وقد توسعت قناة الفرص المُرتقبة المخصصة الغرض خلال النصف الأول من العام. وبنهاية الربع الثاني، تضمنت 330 فرصة بقيمة إجمالية محتملة قدرها 958,0 مليون دولار، مقارنة بـ 284 فرصة بقيمة 651,9 مليون دولار في نهاية الربع الأول. ومن بين هذه الفرص، صُنِّفت 83 فرصة تبلغ قيمتها 182,9 مليون دولار على أنها فرص مُرتقبة "قوية"، في حين صُنِّفت 67 فرصة تبلغ قيمتها 276,8 مليون دولار و180 فرصة تبلغ قيمتها 498,2 مليون دولار على أنها فرص مُرتقبة "متوسطة" و"ضعيفة"، على التوالي.

13- وتجاوزت الفرص القوية الاحتياجات السنوية من الأموال المخصصة الغرض من خارج الميزانية، وكانت معظمها على المستوى القطري، مما يشير إلى استمرار الطلب على دعم موئل الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنها تظل فرصا مشروطة، ولا ينبغي اعتبارها عملية استقطاب متوقعة. ويتمثل التحدي التشغيلي المباشر في تحويل الفرص القابلة للاستقطاب إلى اتفاقات مبرمة مع الحفاظ على جودة التنفيذ.

ثالثا- التقدم المحرز في إطار الإجراءات الاستراتيجية

ألف- هدف التمويل

1- الإجراء الاستراتيجي 1: الحفاظ والتثبيت

14- لا يزال الشركاء الحكوميون الحاليون يشكلون العمود الفقري لتمويل موئل الأمم المتحدة. وبحلول 30 حزيران/يونيه 2026، كانت 11 حكومة وطنية، وهي أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قد قدمت 51,0 مليون دولار من الأموال المخصصة الغرض المستقطبة. وعلى سبيل المقارنة، قدم 13 من تلك الجهات الشريكة مبلغ 57,0 مليون دولار خلال عام 2025 بأكمله. ويشير ذلك إلى استمرار كبير في شراكات التمويل المخصص الغرض خلال النصف الأول من عام 2026، على الرغم من عُسر بيئة التمويل.

15- أما الوضع فيما يتعلق بالتمويل الأساسي فهو أقل إيجابية. وبحلول 30 حزيران/يونيه 2026، لم تُسهم سوى حكومتين من الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في صندوق المؤسسة للأموال غير المخصصة الغرض، مقارنةً بإجمالي سبع حكومات مساهمة في عام 2025. وفي الاجتماعات الثنائية الرفيعة المستوى وغيرها من الأنشطة الحكومية الدولية، واصل موئل الأمم المتحدة التوعية بأهمية التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمرن، مع استمرار التواصل مع جميع الدول الأعضاء، بما يشمل الشركاء الحكوميين الراسخين الذين لديهم القدرة على توفير الموارد الأساسية.

16- وشرعت فرقة العمل المعنية بتعبئة الموارد في مواءمة أولويات الشراكات مع الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة 2026–2029. ويجري التخطيط لإجراء حوارات منظمة مع مجموعات من الشركاء، على أن يبدأ تنفيذها اعتبارا من عام 2027 فصاعدا. وستتضمن الحوارات استعراضاً شاملاً للعلاقات ومجالات العمل، وتحديد الأولويات المشتركة، ودعم مجموعة من مشاريع التعاون التي تكون أكثر استراتيجية وتماسكاً حيثما تسنّى ذلك.

17- ويُحظى هذا النهج بالدعم من خلال الاهتمام المستمر بتنفيذ المشاريع، والإبلاغ، وتعزيز الظهور الإعلامي، وهي عناصر أساسية لتجديد الشراكات. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كان يجري إعداد مواد الاتصال المتعلقة بالتمويل الأساسي والتمويل المخصص الغرض الضعيف، إضافة إلى نداء أكثر انتظاما موجه إلى الدول الأعضاء.

2- الإجراء الاستراتيجي 2: التوسع والتنويع

18- ركزت جهود التنويع على الشركاء الحكوميين خارج القاعدة الراسخة، والتمويل العمومي الوطني، والسلطات دون الوطنية، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وبعض الشركاء من القطاع الخاص والمنظمات الخيرية. وتقوم المشاركة بناءً على الطلب؛ وتُحدّد نقاط الدخول ذات الأولوية من خلال المحافظ القطرية والإقليمية، ومطابقتها مع ولاية الشركاء المحتملين واهتماماتهم وطرائق التعاون معهم.

19- وواصل موئل الأمم المتحدة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث وضع مقترحات تضع التبادل فيما بين بلدان الجنوب في صميم مسألة التنفيذ. وتستكمل هذه الجهود التعاون على المستوى القطري مع الشركاء الحكوميين والتمويل المحلي المتوائم مع الأولويات الوطنية.

20- وتبرز السلطات المحلية كقطاع هام في مجال التنويع. وقد أسهمت، حتى 30 حزيران/يونيه 2026، بمبلغ 4,0 ملايين دولار، إضافة إلى 20 فرصة مُرتقبة قوية بلغت قيمتها 40,3 مليون دولار. وتشمل قائمة الفرص المرتقبة المساعدة التقنية الممولة من مصادر وطنية ومحلية وتعكس العلاقات المباشرة بين موئل الأمم المتحدة والحكومات المحلية والإقليمية.

21- وقد أنشأ المنتدى الحضري العالمي في دورته الثالثة عشرة، التي عُقدت في باكو في أيار/مايو 2026، منافذ منظمة لمشاركة القطاع الخاص والجهات الخيرية من خلال جمعية قطاع الأعمال، والمائدة المستديرة للأعمال، وأول مركز للأعمال والابتكار، إلى جانب حوار مخصص مع جهات فاعلة في المجال الخيري والمجتمع المدني. وركزت المتابعة على استبانة مجموعة محدودة من العملاء المحتملين الذين يتواءمون مع الاستراتيجية، ومسارات التعاون المحتملة. وتهدف هذه المشاركة إلى استكمال التمويل العمومي، وتخضع لما ينطبق لدى الأمم المتحدة من إجراءات العناية الواجبة والضمانات.

3- الإجراء الاستراتيجي 3: الابتكار والاستفادة من الفرص

22- عزز موئل الأمم المتحدة التنسيق فيما يتعلق بالصناديق المواضيعية والرأسية. وبحلول 31 آب/أغسطس 2026، بلغت القيمة المحتملة للمفاهيم والمقترحات والفرص المرتقبة على مستوى المنظمة، وعلى نطاق صناديق المناخ والتنوع البيولوجي، زهاء 190 مليون دولار. وتشمل قائمة الفرص المُرتقبة أعمالا تتعلق بصندوق التكيف، وصندوق مواجهة الخسائر والأضرار، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق كونمينغ للتنوع البيولوجي. وتمثل القيمة المحتملة فرصا مشروطة في مراحل مختلفة من الإعداد والتقييم، وليست تمويلا مضمونا.

23- كما أُحرز تقدم في مجالي تحديد الموضع المؤسسي والاعتماد. وأعاد مجلس إدارة صندوق التكيف اعتماد موئل الأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2026، مما أتاح له الاستمرار في الاستفادة من تلك الآلية. كما قدم موئل الأمم المتحدة طلبا للحصول على الاعتماد لدى صندوق المناخ الأخضر. وتم تعزيز الدعم الاستشاري المنسق

بهدف تحسين الاستعداد للامتثال، وتحديد فرص التمويل المناسبة، ودعم المقترحات التنافسية المقدمة من الأفرقة الإقليمية والقطرية.

24- وأحرزت المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية تقدماً من خلال أطر التعاون الرسمية. وقد أُبرمت اتفاقات أو حُدِّثت مع بنك التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الإسلامي للتنمية، تشمل مجالات من قبيل الإسكان، والمياه، والقدرة على الصمود، والتمويل على المستوى دون الوطني. كما أحرزت المناقشات تقدماً مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بشأن إعادة إعمار المدن والمياه، ومع المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بشأن النقل والبنية التحتية الحضرية.

25- وعلى مستوى منظومة الأمم المتحدة، يتولى موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قيادة عملية وضع نموذج لإطار تعاون مشترك بالاشتراك مع البنك الدولي، لاستخدامه على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويهدف هذا العمل إلى توضيح الأدوار وإرساء أساس أكثر اتساقا للتعاون التقني مع البنك الدولي.

26- وفي 20 أيار/مايو 2026، خلال الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي، اشترك موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي في تنظيم حلقة نقاش بشأن ربط تمويل الإسكان العالمي بالإجراءات المحلية المتعلقة بالإسكان الميسور التكلفة. وقد ضم الاجتماع مجموعة واسعة من المؤسسات المالية الدولية، واقترح خطة تشغيلية تتعلق بإعداد المشاريع، ومدى استعداد البلديات، والتمويل على المستوى دون الوطني، والتعاون طوال دورة المشروع. وشكلت مناقشة المائدة المستديرة الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالمؤسسات المالية الدولية بشأن التحضر المستدام منذ إنشائه في الدورة الثانية عشرة للمنتدى الحضري العالمي، وكان ذلك أول اجتماع من هذا القبيل يُعقد في عام 2026.

27- وواصل موئل الأمم المتحدة تعزيز مشاركته في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وتنسيقها مع مكاتب المنسقين المقيمين، بما في ذلك البرمجة المشتركة وتعبئة الموارد المشتركة.

باء- هدف التمكين

1- الإجراء الاستراتيجي 4: البيئة السياساتية

28- في إطار هدف التمكين، ركزت الجهود المبذولة في مجال البيئة السياساتية على ربط سياسة الإسكان بشروط التمويل. ويشكل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع، الذي أنشأته جمعية الأمم المتحدة للموئل في القرار 7/2، المنصة الحكومية الدولية الرئيسية لوضع توصيات سياساتية عملية بشأن تمويل الإسكان، وأمن الحيازة، والإسكان الاجتماعي، والمستوطنات غير الرسمية، والاستدامة، والرصد. وقد بدأ موئل الأمم المتحدة في إعداد حزمة للشراكات والاتصالات بغية دعم تنفيذ القرار 7/2، بما في ذلك ضمان مشاركة واسعة النطاق في الفريق العامل، فضلاً عن تنفيذ منصة المعارف الإسكانية، الذي سيستمر حتى نهاية عام 2029.

29- ويُستكمل هذا العمل العالمي بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات الوطنية ودون الوطنية لتعزيز السياسات الحضرية والإسكانية، وتخطيط تنمية البلديات، وأطر التمويل العام. ومن خلال البرامج القطرية وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يعمل موئل الأمم المتحدة على دمج مسائل الإسكان والأراضي والخدمات الأساسية والتحضر المستدام بشكل أكثر منهجية في الأولويات الوطنية والبرمجة على المستوى القطري.

2- الإجراء الاستراتيجي 5: الدعوة على الصعيد العالمي

30- كانت الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2026 هما المنصتان الرئيسيتان للدعوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت الدورة

الثالثة عشرة للمنتدى الحضري العالمي هي الأكبر من نوعها حتى الآن، حيث جمعت زهاء 000 58 مشارك من 176 بلدا. وقد سلط نداء باكو من أجل العمل، الذي اعتمد خلال الدورة، الضوء على الحاجة إلى تمويل طويل الأجل ويمكن التنبؤ به، وإدارة متعددة المستويات، وشراكات من أجل معالجة أزمة الإسكان العالمية ودفع عجلة التنمية الحضرية المستدامة.

31- كما قدم المنتدى أو وسّع نطاق منصات موجهة نحو العمل قادرة على دعم الشراكات المستقبلية، وهي: المائدة المستديرة الوزارية، والمائدة المستديرة للمؤسسات المالية الدولية، ومركز الأعمال والابتكار، ومركز الممارسات، إضافة إلى اجتماعات أصحاب المصلحة الأخرى ومناقشات المائدة المستديرة. وقد ربطت تلك المنصات بين الدعوة في مجال السياسات والحلول العملية وشركاء التنفيذ والجهات الممولة، مع إتاحة سبل للمتابعة بعد انتهاء المنتدى.

32- وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، عزز موئل الأمم المتحدة مكانة التنمية الحضرية المستدامة في عمليات صنع السياسات العالمية من خلال مساهمته في استعراض الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال مشاركته في أنشطة أخرى ضمن المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك من خلال تحالف مبادرة Local2030 بشأن تكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي، وفي مناسبات نظمها الشركاء بشأن الإسكان المستدام، والنظم الحضرية المتكاملة، والبيانات الحضرية، والاستعراضات المحلية الطوعية. وعزز هذا الالتزام دور التحضر المستدام كعامل مسرع للتقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كما عزز خطاب السياسات الداعمة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ ولاية موئل الأمم المتحدة.

3- الدعم التنظيمي الشامل والخطوات التالية

33- ركز الدعم الشامل على التنسيق، والمعلومات المتعلقة بالتمويل، وإدارة الفرص المرتقبة، وتبادل المعارف. وتوفر فرقة العمل المعنية بتعبئة الموارد وشبكة تعبئة الموارد صلة أوضح بين أولويات الإدارة العليا والتنفيذ على نطاق المنظمة. وتُستخدم منصة معلومات الجهات المانحة وأداة تتبع الفرص المؤسسية المرتقبة لتجميع المعلومات وتحسين رؤية الفرص المتاحة للمقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والقطرية.

34- كما يعتمد التنفيذ على جودة الأداء، والإبلاغ في الوقت المناسب، ومدى ظهور الشركاء، والتواصل الفعال. ولذلك، فقد ربط العمل خلال المرحلة الأولية جهود الاستقطاب بأداء المشاريع والإشراف على الشراكات. وسيكون من الضروري مواصلة تعزيز تلك العوامل المساعدة للحفاظ على الثقة وتحويل الفُرص المرتقبة إلى علاقات طويلة الأمد.

35- وفي عام 2027، ستُطلق حوارات شراكة منظمة تهدف إلى وضع خطط مشاركة محددة الأهداف مع جهات شريكة منتقاة من القطاعات الحكومية، ودون الوطنية، والخاصة، والخيرية؛ وتعزيز الفرص المُجدية التي تشمل الصناديق الرأسية والمؤسسات المالية الدولية؛ وتحسين تحويل الفرص المُرتقبة القوية إلى اتفاقات مبرمة.

36- وسيواصل موئل الأمم المتحدة الدعوة إلى توفير موارد أساسية مرنة، مع تعزيز التعاون القائم على التمويل المخصص الغرض لتكوين محافظ مشاريع أكثر اتساقا. وسيُرصد التقدم المحرز من خلال فرقة العمل المعنية بتعبئة الموارد وشبكة تعبئة الموارد، مع إيلاء الاهتمام للتوازن بين عمليات الشراء والقدرة على التنفيذ والمخاطر المؤسسية.

37- وخلال الأشهر الأربعة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية، أرسى موئل الأمم المتحدة الأسس المؤسسية الرئيسية للاستراتيجية وشرع في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية في إطار إجراءاته الاستراتيجية الخمسة. وفي المرحلة التالية، ستركز المنظمة على التنفيذ وتحقيق النتائج، مع الحفاظ على تمييز واقعي بين التفاعل، والفرص المُرتقبة، والموارد المضمونة. وسيستمر إبلاغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في هذا الصدد.